

٣ - تلاحظ مع الارتياح أن المعهد العالمي لبحث اقتصاديات التنمية قد بدأ أعماله في هلسنكي في عام ١٩٨٥ ، وأنه أحرز تقدماً كبيراً فيما يتعلق بمواضيع البحث الثلاثة الواردة في برنامجه الأولي ، وهي « الجوع والفقر : أفقر بليون » و « النقد والتمويل والتجارة : إصلاحات من أجل التنمية العالمية » و « التنمية والتحول التكنولوجي : إدارة التغيير » :

٤ - تلاحظ أيضاً مع الارتياح التقدم الجاري إحرازه فيما تقوم به جامعة الأمم المتحدة من إنشاء مراكز أخرى للبحث والتدريب ، ولاسيما المعهد المقترح للموارد الطبيعية في أفريقيا :

٥ - ترجو من جامعة الأمم المتحدة لدى إعداد تقريرها إلى الجمعية العامة أن تأخذ في الاعتبار التعليقات التي أبدتها الحكومات في الجمعية العامة بشأن طريقة عرض أنشطة الجامعة ، لاسيما عن طريق تعزيز المحتوى التحليلي للتقرير :

٦ - تلاحظ استمرار وزيادة الأنشطة التعاونية لجامعة الأمم المتحدة مع الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة من جهة ، ومع المجتمع الأكاديمي والعلمي الدولي بما في ذلك المراكز الوطنية للبحث من جهة أخرى ، مما يزيد من استجابة الجامعة للقضايا والمشاكل العالمية ، ويجعل أعمالها أوثق اتصالاً باهتمامات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الأكاديمي العالمي فيما يتعلق بتلك القضايا والمشاكل العالمية :

٧ - تسلم بحاجة الجامعة إلى تكثيف جهودها في جمع التبرعات لتكوين صندوق الهبات وصندوق التشغيل الخاصين بها بغية زيادة دخلها الأساسي :

٨ - تناشد بشدة جميع الدول أن تحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته جامعة الأمم المتحدة وبأهمية أعمالها بالنسبة لاهتمامات الأمم المتحدة ، وأن تبرع بسخاء على وجه السرعة لصندوق الهبات الخاص بالجامعة ولمعاهدها الفرعية ، وأن تقوم ، إما بالإضافة إلى ذلك ، أو بدلاً منه ، بتقديم مساهمات تشغيلية إلى الجامعة لتمكينها من الوفاء بولايتها على نحو فعال وفقاً لميثاقها ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

الجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٧٤/٤١ - نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون

لا يمكن تحويلها من الصندوق العام للمعهد وتطلب إلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تسرع إلى المعهد .

الجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٧٣/٤١ - جامعة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قراراتها السابقة بشأن جامعة الأمم المتحدة ،

وقد نظرت في تقرير مجلس جامعة الأمم المتحدة عن أعمال الجامعة في عام ١٩٨٥^(٢٩) ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مساهمات جميع البلدان التي قامت بدعم الجامعة ،

وإذ تلاحظ أيضاً مع التقدير اهتمام حكومة اليابان المستمر بإنشاء مبنى للمقر الدائم ودعمها لإنشائه ،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة فنلندا لاستمرارها في تقديم الدعم المالي وغيره من الدعم إلى أول مركز للبحث والتدريب تقيمه الجامعة ، وهو المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية ،

وإذ تلاحظ المقرر ٥ - ٢ - ٤ الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦ في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن عام ١٩٨٥ يوافق الذكرى العاشرة لإنشاء الجامعة ، وأن الجامعة قد اكتسبت خلال العشر سنوات الأولى من عمرها هوية مؤسسية مميزة في منظومة الأمم المتحدة وفي المجتمع الأكاديمي والعلمي الدولي ،

١ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته الجامعة في تنفيذ برامج البحث ، والتدريب المتقدم ، ونشر المعرفة ، وكذلك في تنفيذ الأنشطة المخطط لها في إطار المنظور الأول المتوسط الأجل (١٩٨٢ - ١٩٨٧) :

٢ - تلاحظ مع التقدير قرار المجلس بإجراء تقييم خارجي شامل لأعمال الجامعة خلال العشر سنوات الأولى من عمرها بغية تقييم خارجي شامل لأعمال الجامعة خلال العشر سنوات الأولى من عمرها بغية تقييم مدى تحقيق الجامعة لأهداف ميثاقها ، وذلك بهدف وضع مقترحات لتعزيز أدائها في المستقبل ، ومن ثم الإسهام بصورة كبيرة في التخطيط لأعمالها المقبلة :

(٢٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ،

الملحق رقم ٣١ (A/41/31) .

٢ - تعتبر أن اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها ، يأخذ بعين الاعتبار مختلف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاقتصادات الوطنية ، هو أحد الأدوات لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية مستمرة :

٣ - تدعو الدول إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، إذا طلبت ذلك ، لتعزيز قدراتها الإدارية في اتباع نهج موحد في تحليل التنمية ، واستراتيجيات وأساليب التخطيط الشاملة للاقتصاد الكلي ، لاسيما فيما يتعلق بإدماج إنتاج الأغذية والزراعة في جميع القطاعات ، ودعم التصنيع والهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية :

٤ - ترجو من الأمين العام أن يأخذ في اعتباره اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها عند إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبحوث والإسقاطات والتقارير الجارية بما في ذلك دراسة الحالة الاقتصادية في العالم وتقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم وكذلك عند تقييم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث :

٥ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يواصل إتاحة الخبرة المكتسبة في مجال استخدام نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها للدول ، أخذاً بعين الاعتبار ظهور أفكار جديدة تتصل بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

الجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٧٥/٤١ - جامعة السلم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٩/٣٣ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١١١/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٥٥/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تحيط علماً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ ، و ٦/١٩٨٦ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ ،

تؤيد القرار ٦/١٩٨٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٧٩/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ١٧٨/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والعلمي - التكنولوجي والاجتماعي على الصعيد الدولي والذي أكدت فيه ، بين جملة أمور ، عزم الدول الأعضاء على تعزيز منظومة الأمم المتحدة بوصفها إطاراً للحوار البناء والجهود المشتركة في سبيل حل المشاكل الاقتصادية الدولية ، ولاسيما المشاكل التي تواجه البلدان النامية ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ الذي أيد فيه المجلس الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والعشرين فيما يتعلق بالمسؤولية الخاصة للأمم المتحدة عن إجراء بحوث بشأن المسائل الشاملة والقطاعية والترابط بينها ، من أجل مساعدة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية المختصة في مداولاتها ،

وإذ تؤمن بالفائدة التي ينطوي عليها إدماج العناصر الاقتصادية والاجتماعية في صياغة السياسات والبرامج على الصعيدين الوطني والدولي لصالح التقدم الاجتماعي والاقتصادي والرفاه البشري ،

وإذ تؤكد أن القضاء على الجوع وسوء التغذية وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى على أساس التنمية الصناعية والزراعية والريفية من بين أهداف عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تشير إلى برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة^(٣٠) ،

وإذ تؤكد من جديد أن لكل دولة الحق السيادي ، غير القابل للتصرف ، في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لمشيئة شعبها وبدون تدخل خارجي ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن النهج الموحد في تحليل التنمية وتخطيطها وعلى الأخص بالملاحظات والاستنتاجات الواردة فيه^(٣١) :

(٣٠) القرار د-١ ٢/١٣ ، المرفق .

(٣١) Add. 1 و Corr. 1 و A/41/323-E/1986/77 .